

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تكميل المسألة التاسعة

لقد أدمج المحقق الخميني عدّة مسائل مع بعضها - ضمن المسألة 9- بينما السيد اليزدي قد فكّ ما بينها و وضعها بمفردها، فإنّ أحدى فوارق الكتابين هو منهج التّفكّيك ما بين المسائل، حيث قد تبعت عن نوع رؤية المصنّفين أثناء التّصنّيف.

«(مسألة ٩): لو علم أنّ عليه إحدى الصلوات الخمس من غير تعين (في الحضر) يكفيه:

1. صبحٌ.

2. و مغربٌ.

3. وأربع ركعاتٍ بقصد ما في الذّمة (هذه الأربع) مردّدةٌ بين الظهر و العصر و العشاء مخيراً فيها بين الجهر و الإخفاف.

و إذا كان مسافراً (و فاتته إحدى الصلوات) يكفيه:

1. مغربٌ.

2. وركعتان مردّتان بين الأربع (مردّدةٌ بين الصبح و الظهر و العصر و العشاء).

و إن لم يعلم أنّه كان حاضراً أو مسافراً يأتي:

1. بمغربٍ.

2. وركعتين مردّتين بين الأربع (الصبح و الظهر و العصر و العشاء لو عدّ مسافراً واقعاً).

3. وأربع ركعاتٍ مردّدةٌ بين الثلاث (لو عدّ حاضراً واقعاً).

في التالي سيذعن أنه قد امتنع تلك الصلاة الواحدة الفائتة، و حيث إنّ الفائتة هي واحدة فلا موضوع لرعايّة الترتيب، و لكن سنبدأ في انقضاء صلاتين بحيث سيتفعل موضوع الترتيب - لمن يستوجب الترتيب للجاهل - فابتدأ قائلاً:

«و إن علم أنّ عليه اثنتينٍ من الخمس (الصلوات) من يوم أتى:

1. بصبح.

2. ثم أربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر.

3. ثم مغرب.

4. ثم أربع مرددة بين العصر والعشاء.

وله أن يأتي بصبح، ثم بأربع مرددة بين الظهر والعصر والعشاء، ثم مغرب، ثم أربع مرددة بين العصر والعشاء».

وقد طرح السيد اليزدي أيضاً هذا التصوير -وفقاً للآتي- و لكنهما يعانيا من الإشكال -كما سُلِّاحظَه بعد قليل- إلا أن السيد اليزدي قد فصل ما بين أول يومه صبحاً أو ظهراً أو عصراً، فابتداً قائلاً:

ضن «مسألة ٢٢: إذا علم أن عليه اثنتين من الخمس (في الحضر) مرددين في الخمس من يوم، وجب عليه الإتيان بأربع صلوات:

1. فيأتي بصبح إن كان أول يومه الصبح (بحيث قد انقضت بقية الصلاة بعد الصبح).

2. ثم أربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر.

3. ثم مغرب.

4. ثم أربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء. (رعاية الترتيب بين الفائتين، فبهذه الأربع سيتحقق الترتيب بين الفائتين، بلا إعادة للظهر)

وإن كان أول يومه الظهر أتى بأربع ركعات:

1. مرددة بين الظهر والعصر والعشاء.

2. ثم بالمغرب

3. ثم بأربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء.

4. ثم بركعتين للصبح (لأننا قد افترضنا أن أول يومه هو الظهر).»[1]

وقد استشكل السيدان الحكيم والخوئي تجاه قضاء العشاء مجدداً، فاعتراض السيد الحكيم قائلاً:

«لا حاجة إلى ملاحظة العشاء في هذه الرباعية، لإغناه ملاحظة العشاء في الرباعية المتأتي بها بعد المغرب». [2]

ثم يكمل صاحب التحرير مساره -في تبيين الترتيب- بلا تفكيك بين أول يومه الصبح أو الظهر أو... فأكمل قائلاً:

«وإذا علم أنهما فاتتا في السفر، أتى:

1. بركعتين مردّتين بين الأربع.
 2. ويمغرب.
 3. وركعتين مردّتين بين الثلاث (الظهر و العصر و العشاء) ما عدا الأولى (الصبح).
- وله أن يأتي بركعتين مردّتين بين الصبح والظهر و العصر (لا الأربع) و المغرب وركعتين مردّتين بين الظهرين و العشاء.»
- و هذا الشق الأخير -وله أن يأتي...- هو الأصعب إذ لا حاجة إلى تكرير نية العشاء -كما اعترضنا في الفرض المسبق- لأنّه لا معنى لقصد العشاء قبل المغرب، فعليه أن يصلّي بين الثلاث -لا الأربع- ثم المغرب ثم يصلّي صلاة بين الظهر و العصر و العشاء، وبالتالي إن العشاء سيأتي في الشق الأخير لا في الأول.

أجل، مَنْ أَقْرَبَ بِوُجُوبِ التَّرْتِيبِ لِلْجَاهِلِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَأْتِي بِهَذِهِ الْأَسَالِيبِ الْمَطْرُوحَةِ. بَيْنَمَا نَحْنُ لَوْ نَسْتَوْجِبُ التَّرْتِيبَ لِلْجَاهِلِ وَفَقَاءَ لِلْمَشْهُورِ.

و إن لم يعلم أن الفوت (في صلاتين) في الحضر أو السفر أتى:

1. بركعتين مردّتين بين الأربع
2. ويمغرب.
3. وركعتين مردّتين بين الثلاث ما عدا الأولى. (فبهذه الفروض سُيُّحَقُ الترتيب للسفر)
4. وأربع مردّدة بين الظهرين و العشاء. (لأنه ربما حدث الفوت في الحضر)
5. وأربع مردّدة بين العصر و العشاء.

و ستتكرّر نفس الإشكالية الماضية إذ لا معنى لتنفيذ العشاء قبل المغرب -في الأول- بل بين الظهر و العصر و الصبح، و إن علم أن عليه ثلاثة من الخمس يأتي بالخمس (ال الماضية) إن كان في الحضر، و إن كان في السفر يأتي:

1. بركعتين مردّتين بين الصبح و الظهرين.
2. وركعتين مردّتين بين الظهرين و العشاء.
3. ويمغرب.

وتحصّر طرق اخر للتخلص. والميزان هو العلم بإثبات جميع المحتملات.»[3]

ونعّلّ هنا أيضاً بأنّ الميزان هو العلم برعاية الترتيب لا تحصيل المحتملات، إذ وفقاً للمحاسبات الماضية ستّ تكاثر المحتملات إلى 20 صلاة - تقريباً -

ونظراً لعویصة هذه المحاسبات قد نبه المحقق الخوئي قائلاً:

«لا يخفى أنّ الفقيه ليس من شأنه إلّا بيان كبرى المسألة مثل اعتبار الترتيب في قضاء الفوائت و عدمه، و الاكتفاء بأربع ركعات عما فاته من الرباعية عند الجهل بحال الفائتة، و عدم اعتبار الجهر و الإخفافه في قضاء الفائتة المرددة بينهما، و نحو ذلك».[4]

[1] يزدی محمد کاظم بن عبد العظیم. 1422. العروة الوثقی (النکرانی). 1. Vol. 556 قم - ایران: مرکز فقه الائمه الأطهار (عليهم السلام).

[2] حکیم محسن. 1374. مستمسک العروة الوثقی. 7. Vol. 79 قم - ایران: دار التفسیر.

[3] تحریر الوسیلة. 1. Vol. 236 ص مؤسسه تنظیم و نشر آثار الإمام الخمینی (قدس سره).

[4] خوئی سید ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئی. 16. Vol. 151 قم - ایران: مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئی.